

روح المعاني

لزومهم ومباطنتهم لا يفتنوكم عن دينكم فأبى اولئك النفر إلا مباطنتهم وملازمتهم فأنزل
□ هذه الآية وقال الكلبي : نزلت في المنافقين عبداً □ بن ابي واصحابه كانوا يتولون
اليهود والمشركين ويأتونهم بالاخبار ويرجون أن يكون لهم الظفر على رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فأنزل الله تعالى الآية ونهى المؤمنين عن فعلهم .
وروى الضحاك عن ابن عباس انها نزلت في عبادة بن الصامت الانصاري وكان بدرياً نقيباً وكان
له حلفاء من اليهود فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب قال عبادة :
يا نبي الله إن معي خمسمائة من اليهود وقد رايت ان يخرجوا معي فاستظهر بهم على العدو
فأنزل الله تعالى لا يتخذ الخ والفعل مجزوم بلا الناهية وأجاز الكسائي فيه الرفع على الخبر
والمعنى على النهي ايضاً وهو متعد لمفعولين وجوز أن يكون متعدياً لواحد فأولياء مفعول
ثان أو حال وهو جمع ولي بمعنى الموالي من الولي وهو القرب والمراد لا يراعوا أموراً كانت
بينهم في الجاهلية بل ينبغي أن يراعوا ما هم عليه الآن مما يقتضيه الاسلام من بغض وحب
شرعيين يصح التكليف بهما وإنما قيدنا بذلك لما قالوا : إن المحبة لقراءة أو صداقة
قديمة أو جديدة حاجة عن الاختبار معفوة ساقطة عن درجة الاعتبار وحمل الموالاتة على ما يعم
الاستعانة بهم في الغزو مما ذهب اليه البعض وذهبنا وعليه الجمهور أنه يجوز ويرضخ لهم
لكن إنما يستعان بهم على قتال المشركين لا البغاة على ما صرحوا به وما روى عن عائشة رضي
الله عنها انها قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدركه فتبعه رجل مشرك
كان ذا جراءة ونجدة ففرح اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأوه فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : ارجع فلن استعين بمشرك فمسخ بأبي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم استعان بيهود بنى قينقاع ورضخ لهم واستعان بصفوان بن امية في هوازن وذكر بعضهم
جواز الاستعانة بشرط الحاجة والوثوق اما بدونهما فلا تجوز وعلى ذلك يحمل خبر عائشة وكذا
ما رواه الضحاك عن ابن عباس في سبب النزول وبه يحصل الجمع بين ادلة المنع وأدلة الجواز
على ان بعض المحققين ذكر أن الاستعانة المنهى عنها إنما هي استعانة الذليل بالعزير وأما
إذا كانت من باب استعانة العزير بالذليل فقد أذن لنا بها ومن ذلك اتخاذ الكفار عبداً
وخدماء ونكاح الكتابيات منهم وهو كلام حسن كما لا يخفى .
ومن الناس من استدل بالآية على أنه لا يجوز جعلهم عمالاً ولا استخدامهم في أمور الديوان
وغيره وكذا أدخلوا في الموالاتة المنهى عنها السلام والتعظيم والدعاء بالكنية والتوفير
بالمجالس وفي فتاوى العلامة ابن حجر جواز القيام في المجلس لأهل الذمة وعد ذلك من باب

البر والاحسان المأذون به فى قوله تعالى لا ينهاكم ا [] عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم إن ا [] يحب المقسطين ولعل الصحيح أن كل ما عداه العرف تعظيما وحسبه المسلمون موالة فهو منهى عنه ولو مع أهل الذمة لا سيما إذا أوقع شيئا فى قلوب ضعفاء المومنين ولا ارى القيام لأهل الذمة فى المجلس إلا من الامور المحظورة لان دلالة على التعظيم قوية وجعله من الاحسان لاراه من الاحسان كما لا يخفى من دون المؤمنين حال من الفاعل أى متجاوزين المؤمنين إلى الكافرين استقلالا أو اشتراكا ولا مفهوم لهذا الطرف إما لأنه ورد فى قوم باعيانهم والوا الكفار دون المومنين فهو لبيان الواقع او لأن ذكره للإشارة إلى ان الحقيق بالموالة هم المؤمنون وفى موالاتهم مندوحة عن موالة الكفار وكون هذه النكتة تقتضى ان يقال مع وجود المؤمنين دون من دون المؤمنين فى حيز المنع وكونه إشارة إلى أن ولا يتهم لا تجامع ولاية المؤمنين فى غاية الخفاء